مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 15 عدد: 01 سبتمبر 2019
العنوان: تحديث التعليم في مصر خلال فترة حكم.. ص.ص.58-83

تحديث التعليم في مصر خلال فترة حكم محمد علي باشا 1805-1848م

فاطمة الزهراء رحماني[1]، محمد دراج[2]
1- ط. د. جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية؛
fat.histoiremoderne@gmail.com
2- د. جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية.

تاريخ الإرسال:2019/01/14؛ تاريخ القبول:2019/02/21

Modernization of education in Egypt during the reign of Muhammad Ali Pasha 1805-1848

Abstract: This study came to highlight the efforts of Muhammad Ali Pasha during his rule of Egypt between 1805-1848 to modernize education, his role has been to spread modern education of various degrees through its establishment of scientific, and the use of European expertise and the dispatch of scientific missions to Egypt from Europe from Side. on the other hand, the dissemination of knowledge and science in Egypt through his interest in translation and printing press, Causing it to activate educational movement in Egypt during the 19th century.

Keywords: Modernization; Education; Egypt; Mohamed Ali; Schools.

الملخص: جاءت هذه الدراسة؛ لإبراز جهود محمد علي باشا أثناء توليه حكم مصر مابين 1805- 1848م من أجل تحديث التعليم، إذ برز دوره في نشر التعليم الحديث على اختلاف درجاته من خلال إنشائه للمدارس العلمية، واستعانته بالخبرة الأوروبية، وإيفاد البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا من جهة. ومن جهة أخرى؛ نشر المعارف والعلوم الأوروبية في مصر وذلك عن طريق اهتمامه بالترجمة والطباعة والصحافة. الأمر الذي أدى إلى تنشيط الحركة التعليمية في مصر خلال القرن التاسع عشر.

الكلمات المفتاحية: التحديث؛ التعليم؛ مصر؛ محمد علي؛ المدارس.

مقدمة:

شهدت مصر أواخر القرن 18م العديد من التقلبات السياسية والثقافية والاجتماعية، إذ كانت تعيش في مرحلة تسودها ثقافة تقليدية متوارثة ساكنة وراكدة، تخشى التغيير بحجة المحافظة على التوازن داخل المجتمع. بينما كانت أوروبا قد توجت نهضتها في القرنين 17م و18م بالقضاء على مظاهر التخلف، واستحداث الأنظمة على كافة الأصعدة. ولم تتوافر للفكر العربي فرصة اكتشاف التقدم الأوروبي إلا من خلال الاحتكاك الحضاري الذي فرض نفسه، وأوجب انتقال الأفكار التنويرية الأوروبية إلى المشرق العربي عامة ومصر على وجه الخصوص، فتولد بذلك الإحساس بالفارق الشاسع بين الطرفين، ومنه ضرورة التغيير والتحديث.

ولما كان للتقدم الأوروبي صدى واسع على العالم بما فيه العالم الإسلامي عامة ومصر بصفة خاصة، فإنّ هذه الأخيرة شهدت حركة تحديثية خلال القرن 19م، مست مختلف الميادين، سعت إلى القضاء على ملامح التخلف والانحطاط وتجديد الحياة العامة في البلاد المصرية. ويعدّ محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر مابين 1805 - 1848م، من أهم وأبرز الحكام الذين أرسوا قواعد المشروع التحديثي في بلادهم لاسيما في المجال التعليمي. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى تفاعل محمد علي باشا مع متطلبات التغيير الثقافي والعلمي في مصر؟، وللإجابة على هذه الإشكالية اخترنا الخطة التالية:

1. مفهوم التحديث
2. واقع التعليم قبيل محمد علي باشا
3. تحديث التعليم في عهد محمد علي باشا

3.1 نشر التعليم الحديث في مصر

3.1.1 تأسيس المدارس الحديثة

3.1.2 الاستعانة بالأجانب وإيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا

3.2 نقل المعارف والعلوم الاوروبية إلى مصر

3.2.1 الترجمة

3.2.2 الطباعة والصحافة

1. مفهوم التحديث Modernization

يصعب صياغة تعريف واف لكلمة **تحديث**، ذلك " لأنّها من المفاهيم التي تجاذبتها ميادين مختلفة ومتنوعة، فلا هي مفهوم اجتماعي ولا هي مفهوم سياسي، ولا هي مفهوم تاريخي، ولاحتى مفهوم أدبي"(نور الدين الصغير، 1992-1993: 53)، ومما يزيد من صعوبة إيجاد تعريف دقيق ومضبوط **للتحديث**، هو تداخل وتمازج هذا المصطلح مع ألفاظ أخرى: كالحداثة والتجديد والتنمية والإصلاح سواء أكان ذلك على مستوى الفكر الغربي أو العربي، على أنّ هذا التداخل قد برز بشكل واضح وجلي في الفكر العربي، نتيجة لعدم توفر هذا المصطلح "**التحديث**" بهذه الصيغة في المعاجم والكتب التراثية العربية والإسلامية، إذ نجد لفظ (حدث) ومشتقاته أمثال يحدث حدوثا حداثة واستحدثه الأحداث والحديث ومحادثة وغيرها(ابن المنظور، مج 1، 1995 : 131). وحتى في الفكر الغربي استعمل مصطلح الحداثة والتحديث في العديد من الدراسات المتعلقة بالحداثة على أنهما طبيعة واحدة رغم الفوارق التي بينهما في اللفظ فالتحديث modernisation والحداثة modernité (Jean Beaudrillard, 1992: 552- 553).

ولكن على تعدد أنماط تعريف لفظ **التحديث** وتداخله مع ألفاظ اخرى، فإنّه يبقى "النمط الحضاري الخاص الذي يشمل كل تلك المفاهيم، والذي يتصارع داخل منظومته التراث والتجديد، القديم والحديث، الأصالة والمعاصرة" (نور الدين الصغير، 1992-1993: 53). فهو "العنصر الفعال الذي يرمز إلى شروط التحول التي بها يخرج المجتمع من دائرة الجمود القاتل ليتطلع نحو الأفضل ويرنو نحو الأسمى، وهذه الشروط التي تسمح بنمو مجتمع حديث ومتحرّك وقادر على التطور. فهو يعني التقدم والحركة، وهو ضد الثبات والجمود، كما يحمل بين طياته معنى التغير والجدة والنسبية فما كان حديثًا بالأمس يصير تقليديًا وقديمًا اليوم؛ وما هو حديث اليوم سيصبح قديمًا غدًا، فالمستقبل يعيش في أرض الحاضر" (مجموعة من الباحثين،1999: 115).

بمعنى آخر التحديث مصطلح التحديث هو "شيوع عملية التغيير الاجتماعي لاكتساب صفات المجتمعات المتطورة في مجتمعات غير متطورة بوسائط شتى، ووسائل اتصالات مختلفة عما كانت عليه" (سيار الجميل، 1997: 44).

وإذا تتبعنا مسار الحركة التحديثية في العالم فإنّه يمكن القول؛ بأنّها ارتبطت أول الأمر بالغرب الأوروبي، حيث "ظهرت في الدول الأوروبية مع بروز عصر النهضة، فحركة الإصلاح الديني اللوثري، فعصر التنوير ونمو الرأسمالية والثورتين الصناعية والسياسية والاعتقاد بالمنهج العلمي وقوة العقل، لتتجاوز فيما بعد هذه المرحلة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وذلك بعد الحربين العالميتين"(مجموعة من الباحثين، 1999: 115). وسرعان ما تحولت الحركة التحديثية إلى البلدان العربية الإسلامية، نتيجة للاحتكاك الحضاري الذي حدث بين أوروبا والعالم الإسلامي على إثر الحركة الاستعمارية، والذي شكلّ صدمة حضارية أفاق من خلالها العرب المسلمين، فحاولوا القضاء

على الجمود والتخلف الذي أصابهم، واللحاق بالركب الحضاري الذي سبقهم بكثير، على أن تتم عملية الاقتباس والإقتداء بنموذج الغرب(عبد الإله بلقزيز،2009: 09-12). فكانت مصر سباقة لهذا الأمر، إذ عرّفت خلال فترة حكم محمد علي باشا الذي حكم بين(1805-1848م) حركة تحديثية شملت كافة الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ثم تبعتها الدولة العثمانية ابتداء من فترة الإصلاحات ففترة التنظيمات. ثم تونس التي كانت سباقة في التحديث السياسي، إذ تعدّ أول بلد إسلامي يضع دستورا وفق النموذج الأوروبي سنة 1861م، وتتابعت الحركة التحديثية في كل من المغرب الأقصى ولبنان وسوريا وغيرها (معن زيادة، 1987: 135-169).

2. واقع التعليم في مصر قبيل محمد علي باشا

كان التعليم في مصر قبل محمد علي تعليما دينيا، يقوم على تدريس مبادئ اللغة من صرف ونحو وتحفيظ القرآن الكريم، وكان **الجامع الأزهر** بفروعه في المدن والقرى يمثل المعهد العلمي العالي الوحيد الذي كانت تستسقي منه مصر ما تمد به أبناؤها و**الكتاتيب** أداة التعليم الأولي الوحيدة في الرّيف، و**المدارس الأهلية** التي يؤسسها الأغنياء في المدن الوسيلة المثلى لتدريس أبنائهم قبل الالتحاق بالأزهر(سلوى العطار،1989: 298). ورغم الأهمية التي كانت تتمتع بها هذه المراكز العلمية الإسلامية، إلاّ أنّها عجزت على أن تكون مصدرا فعالا من مصادر التثقيف في البلاد المصرية، ومن توفير تعليم منظم ودقيق لعامة الناس يمكنّهم بعد التخرج من مزاولة نشاطاتهم اليومية من صناعة وزراعة وتجارة وغيرها(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 16-17). ففي الأزهر كان التعليم مقتصرا على الدين وبعض العلوم العقلية، وذلك من أجل إعداد أئمة المساجد ورجال الفتوى والقضاء أو

التدريس في الأزهر وغيره من المساجد. أما الكتاتيب؛ فكانت تسعى إلى تعليم القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم.

علاوة على ذلك؛ لم تكن لتلك المراكز الإسلامية قوانين تقيد فيها الدراسة بنظام معين بل كانت رغبة الطالب هي الأساس. ففي الأزهر الطالب هو الذي يختار دروسه وأساتذته ويبقى في الجامع حتى يأنس في نفسه الكفاءة فيتقدم بإذن من شيخه إلى حلقة الدرس التي يحضرها بعض الطلاب فيناقشوه فإن فهموا وأفادوا وأقبلوا عليه صاروا من العلماء(يونان لبيب رزق وآخرون، 2007: 298).

ضف إلى ذلك؛ لم يكن ثمة شهادات رسمية من الدولة تشير إلى استكمال الطالب لدراسته؛ بل كانت هناك إجازات يمنحها الشيخ لطلابه بعد امتحانهم فيما تلقوه من علوم. فتتنوع على إثر ذلك الإجازات بين إجازة تدريس أو تجويد القرآن أو إجازات الصوفية المشفوعة بارتداء خرقة الصوفية. ومثل ذلك كان في الكتاتيب؛ إذ كانت هي الأخرى لا تخضع لنظم وأي قوانين فقد ظل حراّ، وكان طلابها ينتقلون إلى الأزهر بمجرد أن يختم القرآن ويمتحن من قبل شيخه(يونان لبيب رزق وآخرون،2007: 298).

لم يكن اقتصار المراكز الإسلامية في مصر على التعليم الديني، يقلل من فعالية التعليم بصفة عامة في المجتمع المصري، وإنّما تدهور الحياة الفكرية بشقيها العلوم الدينية والعقلية، بالإضافة إلى الانحرافات التي ظهرت في الحياة الدينية وممارسة العقيدة. وفي هذا الصدد أشار عبد الرحمن الجبرتي من الناحية الفكرية إلى "تكالب العلماء على الدنيا وطمعهم فيها وتركيزهم وانشغالهم في أنشطتهم الاقتصادية وتنمية ثرواتهم، وعدم اهتمامهم بشؤون العلم أو متابعته". ويضيف قائلا "أنّ المشايخ من أهل العلم افتتنوا بالدنيا، وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلاّ بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية، وصار بيت أحدهم مثل بين أحد أمراء الألوف الأقدمين" (عبد الرحمن

الجبرتي، 1997: 153). كما "...كان بين مشايخ العلم منافسات ومنافرات ومحاسدات وتعصبات ..." (عبد الرحمن الجبرتي، 1997: 83) وفي رأيه أنّه مع تدهور المجتمع برزت ظاهرة توريث الوظائف العلمية من الآباء للأبناء حتى لو لم تكن لهم القدرات العلمية التي تؤهلهم لذلك.

أما من الناحية الدينية فقد أشار الجبرتي إلى الخطر الذي يتهدد الحياة الدينية في تلك الحقبة من الدور الذي لعبه أدعياء التصوف الذين اتخذوا من التصوف مبررا للهرب من الحياة الجادة، وتأثيرهم السلبي على المستوى الفكري للمجتمع المصري بما فيهم العلماء من خلال المصطلحات والأفكار الخرافية التي جاؤوا بها. إذ روى الجبرتي عددا كبيرا من الحوادث التي تدل على انتشار التفكير الخرافي بين عامة المصريين، من ادعاء أحدهم للنبوة، وظن بعضهم ان القيامة قائمة في يوم محدود ومعلوم فراحوا يحضرون أنفسهم له، واعتقاد بعضهم أن أحد الشيوخ يكشف الغيب، فيتهافتون عليه بالنذور والهدايا، فعلى سبيل المثال يذكر الجبرتي " ...أنّ المجذوب علي البكري الذي كان يمشي في الاسواق عريانا ويخلط في كلامه، وبيده نبوت طويل يصحبه معه في غالب أوقاته... وللناس فيه اعتقاد عظيم، وينصتون تخليطاته ويوجهون ألفاظه ويؤولونها على حسب أغراضهم ومقتضيات أحوالهم ووقائعهم...ولايزال يحدث نفسه ويخلط في ألفاظه وكلامه، وتارة يضحك وتارة يشتم، ولابد من مصادفة بعض الألفاظ لما في نفس الزائرين وذوي الحاجات ، فيعدون ذلك كشفا وإطلاعا على ما في نفوسهم..." (عبد الرحمن الجبرتي،ج 2، 1998: 375).

وفي موضع آخر يذكر مجموعة من الدلائل على أنّ العلماء أيضا آمنوا بالأولياء والكرامات، وكان بعضهم مرشحا لأن يكون واحدا منهم، وكان العديد منهم يقومون بطقوس الصوفية ويؤمنون بها.(عبد الرحمن الجبرتي، ج3، 1998: 24، 25، 68، 136).

3. تحديث التعليم في عهد محمد علي باشا

سعى محمد علي خلال فترة حكمه إلى إيجاد نظام تعليمي حديث قائم على أسس أوروبية حديثة، ذلك لأنّ النظام القائم قبل توليه أمور مصر كان نظاما شعبيا لا تنظمه اللوائح والقوانين، إذ كان يقتصر على تعليم الأزهر كمعهد إسلامي تدرس فيه العلوم النقلية والدينية، إلى جانب الكتاتيب التي كانت تدرس فيها مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن ـ كما ذكرنا آنفا ـ ، فكان من الصعب إعداد الخبرات المختلفة التي كان يحتاج إليها محمد علي، ولأنّ هذا الأخير خشي معارضة علماء المعاهد العلمية القائمة جراء محاولته لفرض تنظيمات حديثة غير التي ألفوها، فكرّ في إنشاء معاهد علمية على النظام الحديث الذي كانت أوروبا قد أخذت به، مع الإبقاء على المعاهد القائمة آنذاك. ولكن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، ذلك لأنّ إنشاء هذه المعاهد كان يستلزم هيئة للتدريس، ولا يمكن هنا الاعتماد على علماء الأزهر ـ وإن اعتمد على بعضهم في تدريس اللغة العربية ـ كونهم علماء دين ولغة فقط، وليس لهم صلة بالعلوم الحديثة على اختلافها.

ضف إلى ذلك؛ حاجة هذه المعاهد إلى طلاب ليدرسوا بها وهذا الأمر كان صعبا، لأنّ محمد علي لم يجد إقبالا من الشعب على الالتحاق بها لأنّ ذلك يعني خدمة الحكومة(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 36). ونتيجة لهذه الصعوبات، كان على محمد علي أن يعتمد على عدّة خطوات لتحقيق الغاية المنشودة، تمثلت في تأسيس المدارس الحديثة والاستعانة بالأجانب وإيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا، بالإضافة إلى نقل المعارف والعلوم الأوروبية إلى مصر عن طريق الترجمة والطباعة والصحافة.

3.1 نشر التعليم الحديث في مصر

3.1.1 تأسيس المدارس الحديثة

يعدّ إنشاء المدارس العلمية أول خطوة في العملية التحديثية التي بدأ فيها محمد علي، إذ تم إنشاء ثلاث أنواع من المدارس على أسس أوروبية، تمثل ثلاث مراحل من التعليم مرتبطة ببعضها البعض. لكن الملفت للانتباه هو أنّ هذا الباشا بدأ من القمة منتهيا إلى القاعدة وهو ما يطلق عليه نظام الهرم التعليمي المقلوب(عبد الوهاب بكر،2009: 106)، إذ وجه عنايته أول الأمر بتأسيس **المدارس العليا** أو **الخصوصية**، وذلك لحاجته إلى توفير الجيش والصناع والموظفين للجهاز الإداري. حيث أنشأ ثمانية مدارس حربية منها: المدرسة الحربية بأسوان التي أنشئت سنة 1816م وهي عبارة عن معسكر حربي وهي الأولى من نوعها، مهمتها تخريج الضباط. وقد ضمت ألف تلميذ تم تكوينهم من مماليك محمد علي باشا وبعض كبار الدولة، تحت إدارة الكولونيل سيف Séve أو سليمان باشا الفرنساوي.(أحمد عزت عبد الكريم، 1938: 387)، وأربع مدارس طبية أبرزها: مدرسة الطب التي أسست سنة 1827، باقتراح من الطبيب الفرنسي أنطوان بارثيلمي كلوت بك Antoine Barthélémy Clot Bey (1793-1868)، الذي أصبح فيما بعد مديرا لها، ولأنّ الهدف منها كان تخريج أطباء للعمل بالجيش المصري، فقد ألحقت بالمستشفى العسكري بأبي زعبل، وفي 1837 نقلت إلى قصر العيني. وهي أكثر المدارس التي أنشأها محمد علي إنتاجا وتحقيقا للغرض الذي أنشئت من أجله. (أحمد عزت عبد الكريم، 1938: 251-323)، وإحدى عشرة مدرسة فنية وصناعية منها: مدرسة الهندسة في بولاق سنة 1834م (أحمد عزت عبد الكريم،1938: 362-375)، ومدرسة الألسن التي أسست عام 1836م، والتي كانت تسمى بمدرسة الترجمة ثم غير اسمها فصارت مدرسة الألسن، وكان مقرّها بالسراي المعروفة ببيت الدفتردار بحي الأزبكية. الغرض منها تخريج مترجمين لإمداد المدارس الخصوصية، ضمت عند نشأتها 50 تلميذا تحت إدارة رفاعة

رافع الطهطاوي (أحمد عزت عبد الكريم، 1938: 552). وقد كان لكل مدرسة من هذه المدارس تلاميذها ومدرسوها وموظفوها، كما كان لكل منها منهج دراسي معيّن وفق ما تحتاجه وحسب التخصص، ومدّة الدراسة فيها محدودة تتراوح ما بين 03 و06 سنوات(أحمد عزت عبد الكريم، 1938: 251-421).

لم تكن **المدارس العليا** بالنسبة لمحمد علي كافية، إذ أدرك أنّه لابد لطلاب هذه المدارس من قدر كاف من التعليم قبل التحاقهم بها، لذلك أنشأ **المدارس التجهيزية** منها: مدرسة القصر العيني بالقاهرة التي تأسست سنة 1825م، والتي التحق بها 500 تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين 10 و15 سنة من أبناء الأتراك والشراكسة والألبان والأرمن الذين يعملون في خدمة الحكومة، ووصل عدد التلاميذ سنة 1833م إلى 1200 تلميذ، وقد غلب على هذه المدرسة الطابع العسكري فقد كان تلاميذها يتعلمون فنون الحرب. وفي سنة 1836م تقرر إنشاء مدرستين تجهيزيتين واحدة في القاهرة يقبل 1500 تلميذ وأخرى بالإسكندرية يقبل بها 500 تلميذ، وكانت الدراسة بالمدرستين من 4 إلى 5 سنوات، وتدرس في هذه المدارس علوما عديدة مثل الحساب والرسم واللغات: العربية والفارسية والتركية وغيرها(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 227-228). ولكن تلك المدارس التجهيزية لم تكن تف بالغرض، ذلك لأنّ طلابها كانوا أيضا يحتاجون إلى تعليم من نوع خاص قبل الالتحاق بها، لذلك فكرّ الباشا في إنشاء **المدارس الابتدائية** أو كما عرّفت **بمكاتب المبتديان**، حيث تم إنشاء حوالي 67 مدرسة بالمديريات في الفترة الممتدة مابين 1833م و 1836 (Yacoub Artin Pacha ,1890: 176-189)، وتصل مدة

الدراسة فيها إلى 5 سنوات، وقد كانت أعمار التلاميذ الملتحقين بالمدارس تتراوح بين 10 و14 سنة(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 166-174).

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ النظام التعليمي في المدارس العليا والتجهيزية والابتدائية، كان يخضع في بادئ الأمر **لديوان الجهادية** (ديوان الجيش)، إذ لا يمكن أن تصدر قرارات بشأن التعليم إلاّ بأوامره. ثم تقرّر سنة 1836م إنشاء مجلس للنظر في أمور التعليم عرّف **بمجلس أو شورى المدارس الذي** يتألف خذا المجلس من مدير ووكيل وأحد مراقبي الدراسة، واثنين من الأساتذة وسكرتيرا، واتخذ قصر الدفتردار بالأزبكية مقرّا له بعد أن كان في غرفة مجلس الملكية، والذي آلت إليه مهمة الإشراف على تنظيم التعليم بالمدارس التجهيزية والخصوصية والمكاتب الابتدائية، على الرّغم من أنّ قراراته بقيت تابعة لديوان الجهادية (أحمد عزت عبد الكريم، 1938: 96، 98-118). ومن اختصاصات هذا المجلس إرسال المفتشين لتنظيم المكاتب وإلغاء المفاسد منها أو الموجود بالقرى، وتوزيع التلاميذ على الفرق وترتيب الدروس، وإليه ترفع التقارير عن مجالس الشورى الداخلية لكل مدرسة(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 535-536)، فيقرّ المناهج ويعين المدرسين والنظار والخدمة ويفصلهم، ويأمر بإمداد المكاتب بالكتب اللازمة.

لكنّ مع اتساع نطاق المدارس الحديثة وتعقد أعمالها كان لابد من إنشاء ديوان خاص يتخذ قراراته بنفسه دون اللجوء إلى ديوان الجهادية، فأنشأ على إثر ذلك **ديوان المدارس** عام 1837م، الذي أحيلت إليه مهام ديوان الجهادية وشورى المدارس. وكان من اختصاصات الديوان وضع اللوائح والقوانين، ومنه إصدار الأوامر والنشرات إلى المدارس التابعة له، وتعيين موظفي المدارس وعزلهم

ومعاقبتهم، فضلا عن وضع الخطط والمناهج الدراسية وإعداد الامتحانات وإقرار العطل الأسبوعية والسنوية(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 508-532).

زيادة على ذلك؛ استعان محمد علي في نظامه التعليمي الحديث بالأساتذة الأجانب لتدريس العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، وعلماء الأزهر لتدريس اللغة العربية وترجمة الكتب الأجنبية وتصحيحها. بالإضافة إلى خريجي المدارس الجديدة وأعضاء البعثات العلمية. أما تلاميذ المدارس فكانوا في بادئ الأمر من المماليك خاصة في المدارس الحربية في سنيها الأولى،ثم أصبح يختار التلميذ من أبناء البلد. وقد كان يؤتى بهؤلاء عن طريق الإغراء لأنّ أهاليهم لم يكونوا راضين عن فكرة التعليم، فكانت تعلن الحكومة إلى المصريين أنّها تعلّم أولادهم وتطعمهم وتكسوهم ولا تتقاضى منهم في مقابل ذلك شيئا؛ بل إنّها تمدّهم بقليل من المال، وهي فوق هذا كلّه تضمن لهم مستقبلا سعيدا في خدمة الدولة(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 457-458).

أما فيما يخص البنات وتعليمهم في تلك المدارس فلم يكن واردا في البداية، ذلك لأنّ هذه المدارس كانت تعدّ الضباط والموظفين في الحكومة والجيش.ولكن مع إنشاء مدرسة للقابلات فتح المجال لهن للالتحاق بهذه المدارس،غير أنّه تم الاستعانة بالزنجيات والسودانيات بدل بنات مصر،لأنّ محمد علي قد تخوف من عدم قابلية المجتمع لذلك(أحمد عزت عبد الكريم،1938: 295).

بناء على ما سبق ذكره؛ يتضح أنّ الطابع الذي ميّز التعليم في عهد محمد علي بشكل عام هو إشراف الدولة على تنظيمه وتمويله وهذا ما لم يحدث من قبل، إذ كان التعليم قبل محمد علي باشا متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بإنشاء الكتاتيب في بيوتهم أي في قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقة بالمساجد وكان أمر الصرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الأوقاف المرصودة عليها، فكان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسات

أهلية حرة، ومن هنا كانت لها قوة إزاء الدولة بل قوة فعالة ومؤثرة لأنها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة إليها ولا لمساعدتها (سلوى العطار، 1989: 300). وربما كان ذلك سببا في إنجاح التجربة التحديثية في المجال العلمي - وإن كانت نسبية - . فقد استطاع محمد علي بوسائل محدودة أن ينشئ مدارس على النمط الأوربي، وخلق طبقة من المثقفين من أبناء البلد قادرة على تحمل مسؤولياتها، إذ أصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف في الدولة بعد أن كانوا مهمشين (سلوى العطار،1989: 297).

أضف إلى ذلك؛ أنّه ظهور عدد كبير من مدارس الطوائف والجاليات الأجنبية في مصر ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام: مدارس الطوائف غير الإسلامية وهي تضم مدارس الأقباط واليهود، مدارس الجاليات الأجنبية وهي تضم مدارس الأرمن والجالية اليونانية والإيطالية، مدارس الإرساليات الدينية وهي تضم مدارس للبنين والبنات (أحمد عزت عبد الكريم،1938: 667-674). ليس هذا وحسب؛ بل ساهمت الجهود التي بذلها محمد علي وحكومته في تنظيم التعليم إلى الاهتمام بالترجمة والطباعة والصحافة.

3.1.2 الاستعانة بالأجانب وإيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا

اعتمد محمد علي باشا - في بادئ الأمر- عند تأسيسه للمدارس العليا وتنظيم إدارتها والتدريس بها على العديد من الخبراء الأجانب، فكان النفوذ الأوروبي قويا في ذلك الدور من أدوار النظام التعليمي خاصة النفوذ الإيطالي. إذ اعتمدت لغته كأولى اللغات الأجنبية التي درست بالمدارس المصرية كمدرسة المهندس خانة، وكذلك بعض المدارس الحربية في سنيها الأولى.

لكن سرعان ما أخذ الفرنسيون يحتلون شيئا فشيئا مركز الايطاليين، وأصبحت اللغة الفرنسية تدرس محل اللغة الايطالية، وازداد نفوذ الفرنسيين كمعلمين ومدرسين ونظارا في المدارس(جمال الدين

الشيال، جوان 1950: 06-08). فبرزت أسماء لعبت دورا كبيرا في تنظيم وتطوير التعليم إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر: أنطوان بارثيلمي كلوت بك Antoine Barthélémy Clot Bey الذي اقترح تأسيس مدرسة الطب الأنفة الذكر والتي تولى إدارتها فيما بعد، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها في تنظيم التعليم في ذات المدرسة، فكانت أول مدرسة طبية(Henri Ruf: 80-71).

يضاف إليه عدد لا بأس به من العلماء والخبراء السانسيمونيون أبرزهم شارل بيروCharles Lambert الذي تولى نظارة مدرسة الطب من 1841م حتى 1846م في مصر، كما تولى إدارة مدرسة المعادن سنة 1834م، وقام بالتدريس في مدرسة المهندسخانة، وأشرف على تدريس العلوم الطبيعية والكيمياء والخرائط(محمود صالح منسى: 69-91).

من ناحية أخرى؛ أوفد محمد علي العديد من البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد قدّر عدد البعثات فيما بين 1809-1844م بتسع بعثات ضمت 341 مبعوثا إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا والنّمسا(عبد الحكيم عبد الغني قاسم، 2010: 109-148). أبرزها بعثة 1826م و 1844م إلى فرنسا، أما الأولى فقد ضمت 44 طالبا(آلان سيلفيرا، 2015: 78-97)، والثانية ضمت 80 طالبا من بينهم نجل محمد علي باشا(عبد الحكيم عبد الغني قاسم، 2010: 146-147). وكان الهدف من وراء تلك البعثات أن يكون لمصر جيلا من الأساتذة والعلماء نهلوا العلوم الأوروبية من منابعها، ليحلّوا فيما بعد محلّ الأساتذة والأطباء والمهندسين والصناع الأجانب. بالإضافة إلى تكوين عدد كبير من المترجمين لأحدث الكتب العلمية الحديثة وضخها في النظام التعليمي

واللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة خاصة في مجال القانون المدني والعسكري(يونان لبيب رزق وآخرون، 2007: 81).

وفعلا تزود المبعوثون بزاد وفير من العلم كان له الأثر البالغ ليس على النظام التعليمي في مصر وحسب؛ بل على أوجه الحياة المختلفة، ومن هؤلاء دويدار مصطفى مختار بك(**ت** 1839) أول مدير لديوان المدارس، **ومحمد** بيومي أفندي (ت 1802) عالم وأستاذ الرياضيات وغيرهم. وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ محمد علي استعان ببعض علماء الأزهر للتدريس في مدارسه الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة، وذلك نتيجة لتضلعهم في اللغة العربية، كما اختار عدد منهم ليكونوا أعضاء في البعثات التي أوفدها إلى أوروبا، وأبرز هؤلاء الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي الذي كان عضوا في بعثة 1826م، فضلا عن إدارته لمدرسة الألسن، وتأليف وترجمة العديد من الكتب الأجنبية، فكان له دور كبير في التجربة التحديثية التعليمية في مصر(سمير أبو حمدان،1996: 37-48).

3.2 نقل المعارف والعلوم الأوروبية إلى مصر

3.2.1 الترجمة

أولى محمد علي باشا عناية كبيرة بترجمة الكتب الأجنبية ونشرها، فقد هدف من خلالها إلى نقل العلوم الأوروبية الحديثة ونظمها وقوانينها في الجيش والأسطول والمدارس والمستشفيات والإدارة الحكومية، الأمر الذي سيسهل عليه تجربته التحديثية التي مست جميع الميادين، كما هدف هذا الحاكم إلى نقل تلك العلوم إلى اللغتين العربية والتركية، ليسهل على الطلاب والمدرسين استعمالها ودرسها وتدريسها في المدارس الحديثة. وعليه مرّت الترجمة في عهد محمد علي بثلاث مراحل(ثائر ديب، 2002: 77-96)؛ تمثلت الأولى في الاستعانة

بالمترجمين السوريين المقيمين في مصر من أجل خلق تواصل بين الأساتذة الأوروبيين الذي كانوا يجهلون لغة البلاد وبين طلاب المدارس الحديثة الذين كانوا يجهلون اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى ترجمة الكتب المدرسية لاسيما الإيطالية والفرنسية إلى اللغة العربية أو التركية، لكن فئة المترجمين السوريين كان قليل العدد، محدود المعرفة والكفاية، فضلا عن ما كان يلقاه هؤلاء المترجمون من صعوبة ومشقة عند ترجمتهم للكتب، ذلك لأنّ الحكومة في سياستها التعليمية كانت قد لجأت إلى دول أوروبية مختلفة لتحصل منها على الكتب المدرسية والمدرسين فتعدّدت اللّغات، وبالتالي لم يتمكن من ترجمة إلاّ عدد محدود من الكتب العلمية(جاك تاجر، 2012: 27).

أما المرحلة الثانية؛ فاتسمت بالاعتماد على أعضاء البعثات الذين عادوا إلى مصر وهم يحملون زاد وفير من العلوم الأوروبية إلى جانب إتقانهم للغات الأجنبية، بالإضافة إلى خريجي المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي، لكن إنتاج هذه الفئة أيضا قليل عما كان يرجوه منهم الباشا وأنّ عدد الكتب المترجمة غير كاف لمتطلبات التعليم، لأنّ هؤلاء كانوا يمارسون الترجمة كعمل إضافي إلى جانب العمل الأساسي لهم كالتدريس، أو العلاج الطبي أو الإشراف على المنشآت وغيرها، ولهذا كان لابد من إيجاد فئة ثالثة تختص بالترجمة عن اللغات الأوروبية وخاصة الفرنسية والإيطالية إلى اللغة العربية أو التركية(جمال الدين الشيال، 1951: 73-96). أضف إلى ذلك؛ أنّ بعض المبعوثين لم يتقنوا اللغات الأجنبية لأنّهم لم يرسلوا إلى أوروبا من أجل تعلم لغة وإنّما ليتعلموا الفنون والعلوم. فتقرّر نتيجة لذلك إنشاء مدرسة الألسن سنة 1836 لإعداد مترجمين يتولون مهمة ترجمة الكتب الأوروبية في جميع الفنون والصناعات والعلوم تحت إشراف رفاعة رافع الطهطاوي وبعض الأساتذة، فكانت تلك المرحلة الثالثة من تاريخ الترجمة في عهد محمد علي(ثائر ديب، 2002 :85-86). وقد برزت إسهامات خريجي مدرسة الألسن بشكل أكبر عندما

أنشأ قلم للترجمة سنة 1841م الذي ألحق بالمدرسة، وقسم إلى أربعة أقلام: قلم ترجمة الكتب المتعلقة بالعلوم الرياضية، قلم ترجمة الكتب الطبية والطبيعية، قلم ترجمة المواد الاجتماعية والأدبيات كالتاريخ والجغرافيا والمنطق والأدب...الخ، قلم الترجمة التركي(محمد رفعت الإمام،1999: 178).

تجدر الإشارة إلى أنّه خلال المرحلة الثانية والثالثة، برزت فئة من المترجمين مكونة من موظفي حكومة محمد علي باشا، مهمتها ترجمة الكتب من العربية إلى التركية للحاكم ورجال جيشه وحكومته الأولى، لأنّهم كانوا يجيدون اللغة التركية دون العربية. ليس هذا وحسب؛ بل عهد محمد علي إلى العديد من موظفيه مهمة الترجمان نظرا لاتصاله المستمر بقناصل الدول وكبار الموظفين الأجانب والسياح القادمين إلى مصر، وقد أكسبت هذه المهمة أصحابها نفوذا كبيرا في الدولة أبرزها حرية التصرّف في كثير من الأمور الداخلية، وأشهر من تولى هذه المهمة الأرمن الذين تضلعوا في عدّة لغات(جمال الدين الشيال، 1951: 172-184). زيادة على ذلك؛ ظهرت إلى جانب المترجمين نخبة من المصححين والمراجعين مهمتهم إصلاح الدروس والكتب المترجمة قبل طبعها، يتم اختيارهم من علماء الأزهر الذين كانوا على دراية واسعة وعميقة باللغة العربية وقواعدها(جمال الدين الشيال، 1951: 45). وقد كان أول ظهور لهذه الفئة عندما لم يكن المترجمون السوريون على قدر كاف من اللغات التي يترجمون عنها أو باللغة العربية، وذلك لأنّ معرفتهم بهذه اللغة كانت معرفة ممارسة لا معرفة دراسة، ولأنّهم كانوا جميعا مسيحيين، فلم يقوّم القرآن لسانهم أو أسلوبهم(جمال الدين الشيال، 1951: 46). ثم ازداد عدد هؤلاء مع ظهور مترجمين من غير خريجي المدارس وأعضاء البعثات العلمية، فتولى بذلك عدد كبير من علماء الأزهر مراجعة العديد من الكتب المترجمة وصححوا ما بها من أخطاء وقوّموا ما بأسلوبها من اعوجاج.

كان محمد علي حريصا على توفير عدد كبير من الكتب وترجمتها، فقد كان مهتما بجمع الكتب في مختلف ألوان العلم من مختلف الدول الأوروبية، وأخذ ما يصلح منها للتدريس في مدارسه بعد ترجمتها بحيث يكون الكتاب المترجم في أيدي التلاميذ وأساتذتهم على السواء. وفي البداية عكف على استيراد كتب من تركيا ليستعين بها أساتذة المدارس وطلابها، لكن معظم هذه الكتب كانت تعالج موضوعات قديمة لا تتفق مع العصر الذي تقدّمت فيه أوروبا في جميع المجالات العلمية وقتئذ(جمال الدين الشيال، 1951: 46)، فكان من الصواب الذي رآه أن يجمع الكتب من البلدان الأوروبية، وقد كلّف في بادئ الأمر عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين أفندي بأن يشتري لحسابه من الكتب الفرنسية والإيطالية التي تبحث في أصول العلوم والفنون والسياسة وكان ذلك عام 1817م، وفي العام الذي يليه أمرّ محمد علي بشراء 600 كتاب فرنسي، وعندما استدعيت البعثة العسكرية الفرنسية إلى مصر، كلّف ضباطها أن يحضروا معهم مجموعة من الكتب الفرنسية في الفنون الحربية المختلفة.

وتوالت عمليات شراء الكتب من قبل الباشا، ففي سنة 1825م مثلا أصدر أمرا إلى بوغوص بك يقضي بإرسال الكتب الأوروبية المختصة بتعليمات وأمور البحرية السابق تسليمها لمكتب الجهادية. ولم يكن محمد علي الوحيد الذي اهتم بجمع الكتب العلمية الحديثة؛ بل كان بعض رجال دولته يوصون هذا الباشا لشراء أحدث المؤلفات العلمية التي صدرت في أوروبا بعد عودتهم، فكان يسرع بتلبية هذه الرّغبة(عبد الحكيم عبد الغني قاسم، 2010: 47) ، فضلا عن ما كان يتم نتيجة ما يقوم به ديوان المدارس من طلب إلى نظار المدارس الخصوصية في كل عام بإعطائه بيانا بالمؤلفات التي جدّت في المواد التي تدّرس بمدرستهم، حتى إذا وجدها رفاعة رافع الطهطاوي بمكتبة مدرسة الألسن وزّعها على المترجمين وإلاّ بعث في طلبها من أوروبا(ثائر ديب، 2002: 86).

علاوة على ما سبق؛ حرّص محمد علي على اختيار المؤلفات التي تعود بالفائدة على البلاد، لذلك أصدر أوامر تقضي بترجمة كتب المدرسين الأجانب المعتمدين في المدارس، فقد نشط العديد منهم بشكل ملحوظ في مجال التأليف، فكانت كتبهم في معظمها هي محاضراتهم التي يلقونها على الطلاب بعد أن تجمع وتترجم وتحرّر ثم تصحح وتطبع، وممن تجب الإشارة إليهم في هذا المقام: الدكتور أنطوان براثليمي كلوت بك Antione Barthélémy Clot Bey ، الذي ألّف أكبر عدد من الكتب الطبية في عهد محمد علي باشا، فقد ألّف حوالي 15 مؤلفا موزعا بين كتاب ورسالة ونبذة (جمال الدين الشيال، 1951: 53-54).

ومن أوامر الباشا أيضا؛ أوامر أخرى تنص على ترجمة الكتب التي ألّفها كبار المفكرين في القرنين 17م و18م. زيادة على ذلك؛ فإنّ محمد علي وجه الترجمة لخدمة المدارس والمصانع والجيش والأسطول والإدارات، لذلك أمر بترجمة المؤلفات الأوروبية على اختلاف علومها وفنونها، فتم على إثر ذلك ترجمة العديد من الكتب ذات الموضوعات الطبية البشرية والبيطرية وما يتصل بهما من العلوم الطبيعية والكيمياء والنبات والحيوان، وأخرى في العلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة وميكانيكا وحساب مثلثات وما يتصل بالعلوم الهندسية، بالإضافة إلى العلوم الحربية والبحرية وما يتصل بها من فنون الرسم والعلوم الرياضية، فضلا عن العلوم الاجتماعية أو الأدبية كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع والفلسفة(جمال الدين الشيال، 1951: 45).

إنّ المتمعن في ما ترجم من مؤلفات خلال عهد محمد علي يجد أنّ أصحابها لم يكونوا في بادئ الأمر متخصصين في مجال معين، لكن سرعان ما أصبح المترجمون يلتزمون بترجمة الكتب وفقا لما تتطلبه المدرسة التي عيّنوا فيها كمترجمين، فإذا كانت المدرسة الطبية ترجموا لها كتبا طبية، وإذا كانت مدرسة الهندسة ترجموا لها كتبا

هندسية وغيرها(جمال الدين الشيال، 1951: 209). ومما يلاحظ عليه أيضا؛ اشتراك عدّة مترجمين في ترجمة كتاب واحد، خاصة إذا كان حجمه كبيرا أو مكون من عدّة أجزاء، وكانت هذه الشراكة في أغلبها تتم عند ترجمة بعض الكتب التي يأمر محمد علي بترجمتها وذلك رغبة في إنجازها بسرعة، وقد أخذت مدرسة الألسن بهذا النظام أيضا في معظم الأحيان.

زيادة على ذلك؛ لم يكن النص يترجم كاملا في أغلب الأحيان، بل كان يخضع للأغراض العامة والخاصة للترجمة في ذلك العصر، فهناك كتب جمعت أجزاؤها من كتب كثيرة مختلفة، وكتب تركت بعض فصولها، وكتب أضيفت إليها أجزاء وفصول عن كتب إفرنجية وأحيانا من كتب عربية. كما كان النص المترجم يخضع لخطوات مهمة قبل أن يخرج في شكله النهائي، منها أنّ المترجمون كانوا يحاولون جاهدين إيجاد ألفاظ ومصطلحات عربية تقابل الألفاظ والمصطلحات الأوروبية(جمال الدين الشيال، 1951: 210) ، وذلك باستعانتهم للقواميس والمعاجم (عبد الحكيم عبد الغني قاسم، 2010: 351-352) ، فإذا عجزوا عن العثور على اللفظ العربي الذي يؤدي المعنى المطلوب أو يقابل اللفظ الأوروبي، نقلوا اللفظ أو المصطلح الجديد كما هو، ورسموه بحروف عربية.

وإذا كانت الحروف العربية في مطابع ذلك العصر خالية من الشكل تماما، لجئوا للطريقة القديمة، فبينوا بالكلمات طريقة نطق هذه الألفاظ، ثم أشفعوا هذا كلّه بتفسير للمصطلح الجديد أو التعريف له في جملة أو جمل كثيرة. ومن هنا عادت الترجمة على اللغة العربية بفائدتين؛ الأولى تمثلت في نشر عدد كبير من كتب العلوم الحديثة مما أدى إلى إحياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التي تتصل بتلك العلوم والتي أشرفت على الاندثار بعد أن ترك العرب الاشتغال بها، والفائدة الثانية، تتمثل في استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد نظير لها في الكتب القديمة(جمال الدين الشيال، 1951: 210-213).

3.2.2 الطباعة والصحافة

لما كانت الكتب عامة والمترجمة على وجه الخصوص تحتاج للنشر فإنّ محمد علي شرع في تأسيس المطابع، إذ أنشأ مطبعة بولاق عام 1820م التي لم تبدأ عملها إلا بعد عامين، بعد أن عين لإدارتها نيقولا مسابكي أفندي، الذي أحضر معه من إيطاليا آلات الطباعة إلى مصر، وتكفلّ بتركيبها وصيانتها وإصلاحها. كما كان مسؤولا عن تعليم علماء الأزهر طريقة الطبع وصف الحروف وغير ذلك ليكونوا عمالا بالمطبعة. ونتيجة لجهود نيقولا مسباكي ومساعديه، تم تركيب آلات الطباعة مابين 1821م و1822م، وجرى صب حروف المطبعة العربية والتركية واليونانية في ايطاليا فضلا عن استخدام الحبر والورق الايطالي، لكن سرعان ما أصبحت الحروف والأحبار والأوراق تصنع محلّيا(إكمال الدين إحسان أوغلو،2015: 98-108) وتجدر الإشارة إلى أنّ مطبعة بولاق كانت تابعة منذ صدورها لإشراف محمد علي باشا بنفسه أو بواسطة نائبه، ثم أصبحت سنة 1826م في تبعية ديوان الجهادية، فهو الذي ينفذ أمر الباشا بطبع كتاب وهو الذي يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر، وإليه يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب. فكانت المطبعة قاصرة على طبع تعليمات الجيش وقوانينه، فضلا عن طبع الكتب المدرسية الحربية. ثم تحولت تبعية المطبعة إلى ديوان المدارس الذي أنشئ سنة 1836م، فأصبحت تطبع كتبا في مختلف العلوم والفنون.

ومجملا، كانت المطبعة تصدر أنواعا متباينة من المطبوعات منذ نشأتها إلاّ أنّها على تنوعها تنحصر في سبعة أنواع: القوانين واللوائح والمنشورات، الكتب، التقاويم، القرآن الكريم، الصحف، الأوراق والدفاتر الحكومية، مقامات الموسيقى(أبو الفتوح رضوان، 1953:249-295). وقد تم إلحاق مطبعة بولاق بمؤسستين؛ الأولى

مكتبة لبيع مطبوعات المطبعة وعرّفت باسم الكتبخانة، والثانية؛ مصنع للورق يمدّها بما تحتاج إليه من هذه المادة(أبو الفتوح رضوان،1953 : 299-329). أضف إلى ذلك؛ أنّ المطبعة كانت تزيد في إنتاجها للمطبوعات كلّما ازداد عدد المدارس والمبعوثين لتعلم فن الطباعة ونشطت حركة الترجمة، وقد نشر هامر Hammer في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، أول قائمة للكتب التي طبعت في بولاق منذ أن أنشئت 1822 إلى 1830، والتي قدّرت فيها بـــ: 38 كتابا (Joseph von Hammer, 1834 : 409-414). وفي سنة 1831م نشر المستشرق الفرنسي رينو Reinaud قائمة ثانية في المجلة الآسيوية والتي تشير إلى أنّ عددها بلغ 55 كتابا(Reinaud, 1831: 333-334). أما المستشرق الفرنسي بيانكي Bianchi فقد عددها بـــ: 243 كتابا سنة 1840(Bianchi, 1843:24-61).

رغم الأهمية والمكانة التي كانت تحتلها مطبعة بولاق، إلاّ أنّها ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس المجتمعة، ولكي يخف الطلب عليها أخذ محمد علي باشا ينشئ مطابع أخرى مستقلة في بعض المدارس الكبيرة والدواوين، فنشأت حوالي 11 مطابع مهمتها طبع أكبر عدد ممكن من الكتب حسب حاجة كل مدرسة أبرزها: مطبعة مدرسة الطب سنة 1827م، وأول مطبوعاتها كان: **القول الصريح في علم التشريح**، ومطبعة مدرسة الطوبجية (المدفعية) سنة 1831م، وأول مطبوعاته: **الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار**، ومطبعة الوقائع بالقلعة سنة 1833م، تكفلت بطباعة جريدة **الوقائع المصرية**، مطبعة رأس التين بالإسكندرية في ذات السنة وغيرها من المطابع.

كان من أثار حركة الترجمة والطباعة أن ظهرت الصحافة المصرية وتطورت، لعلّ أهمها: الجريدة الرسمية للحكومة وهي **جريدة الوقائع المصرية** التي تم إنشاؤها سنة 1828م وطبعها بمطبعة بولاق، وذلك

من أجل توثيق الحوادث التي تقع في القطر المصري ونشر أنباء الجيش والدولة ومؤسساتها وأحكام المحاكم والأحداث الخارجية، والإعلان عن نتائج إصلاحات محمد علي ومشروعاته. وقد أسندت إدارتها إلى الشيخ رفاعة الطهطاوي العائد من بعثته التعليمية في فرنسا، وكانت تصدر بالعربية والتركية ثم أصبحت هناك طبعة منفصلة لكل لغة(إبراهيم عبده،1942 :38-87). وننوه إلى أنّه قبل إصدار جريدة الوقائع، كان محمد علي قد أنشأ جريدة تدعى **جورنال الخديوي** سنة 1822م والتي تم طبعها بمطبعة القلعة، وهي جريدة تتكفل بنشر التقارير الواردة من الأقاليم على محمد علي، وهي باللغة العربية والتركية(إبراهيم عبده،1942 :30-36). زيادة على ذلك؛ أنشأ الباشا صحفا أخرى مثل: الجريدة العسكرية سنة 1834، لنشر الجرائم التي كانت تقع في الألوية العسكرية، والأحكام الصادرة ضد أصحاب هذه الجرائم.

خاتمة

مجمل القول؛ شكلت فترة حكم محمد علي باشا في مصر نقطة انعطاف في تاريخ التعليم المصري، إذ لم يعد هذا الأخير قاصرا على الأزهر والكتاتيب والمدارس الأهلية، ولا على العلوم الدينية، ولا حتى على علماء جامع الأزهر؛ بل أنشئت المدارس الحديثة، وتم إيفاد بعثات علمية إلى أوروبا، واستقدم المدرسون الأجانب، ونقلت مختلف العلوم والمعارف الحديثة، الأمر الذي ساهم في بناء منظومة تعليمية حديثة استندت على هيكل إداري وتربوي دقيق ومحكم وفقا للنمط الأوروبي. كما جعل من هذه المسيرة التحديثية، نموذجا حيا لعلاقة العالم الاسلامي مع الغرب الأوروبي، فقد أوضح مدى استفادة الطرف الأول من التقدم الحضاري الذي أنجزه الطرف الثاني.

لكن هذه المواجهة الحضارية أوجدت جدلية في عملية التحديث على المستوى التعليمي خاصة وعلى كافة الأصعدة بضفة عامة، بين المجددين الذين نادوا بضرورة الأخذ عن الغرب الأوروبي من أجل مواكبته والنهوض بالبلاد، وبين المحافظين الذين كانوا يرون في مشروع التحديث منافسا للتعاليم الاسلامية والعادات والتقاليد. وقد استمر هذا الجدال؛ بل زاد في حدّته في ظل الاحتلال البريطاني الذي أذكى الصراع بين الطرفين من جهة؛ وغير من مسار الحركة التحديثية، التي اتجهت نحو تعميق الثقافة الغربية محاولة تجسيد القطيعة التامة مع التراث الاسلامي من جهة أخرى.

زيادة على ذلك؛ أوضحت المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي، وكل ما وفرّه لها من مدرسين أجانب كانوا أو مصريين، إلى جانب الكتب الحديثة المترجمة، أنّ هدفه الرئيسي من ذلك لم يكن سوى نتيجة لرغبته في إنشاء جيش قوي يماثل الجيوش الأوروبية الحديثة، وتكوين موظفين وإطارات في الدولة. فهو لم يسعى إلى تطوير الحياة الفكرية في البلاد المصرية؛ بقدر حرصه على تدعيم حكمه وإدارته للبلاد. ذلك لأنّ هذه المنظومة التعليمية الحديثة التي أوجدها لم تتمكن من الاستمرار بعد وفاته وخلال القرن 19م، ولم تظهر سوى بعض المحاولات لتطوير المستوى التعليمي.

المراجع:

1. أبو حمدان سمير، (1996)، **رفاعة رافع الطهطاوي: رائد التحديث الأوروبي في مصر**، بيروت: دار الكتاب العلمي.
2. إحسان أوغلو إكمال الدين، (2015)، « **مطبعة بولاق ودورها الحضاري**»، مجلة ذاكرة مصر، العدد 22، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية.
3. الإمام محمد رفعت، (1999)، **تاريخ الجالية الأرمينية في مصر القرن التاسع عشر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. بكر عبد الوهاب، (2009)، **بناء الدولة الحديثة (1805-1848) المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر**، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
5. بلقزيز عبد الإله، (2009)، **من النهضة إلى الحداثة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6. تاجر جاك، (2012)، **حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
7. الجبرتي عبد الرحمن، (1997)، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية.
8. الجبرتي عبد الرحمن، (1998)، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم عبد العظيم رمضان،ج 2 و ج3 ، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
9. الجميل سيار،(1997)، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. رزق يونان لبيب وآخرون، (2007)، **تحديث مصر في عصر محمد علي**، تقديم إسماعيل سراج الدين، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.
11. رضوان أبو الفتوح، (1953)، **تاريخ مطبعة بولاق ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط**، القاهرة: المطبعة الأميرية.
12. زيادة معن، (1987)، **معالم على طريق تحديث الفكر العربي**، عالم المعرفة، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
13. سيلفيرا آلان، (2015)« **أول بعثة تعليمية مصرية إلى فرنسا في عهد محمد علي**» ، ترجمة : خلود سعيد ، مجلة ذاكرة مصر، مصر.
14. الصغير نور الدين،(1992-1993)، **إشكالية الحداثة لدى النخبتين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الزيتونة، تونس.
15. الشيال جمال الدين، (1951)، **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
16. الشيال جمال الدين،(جوان 1950) « **إلى أي الدول اتجه محمد علي عند النقل عن الغرب**» ، مجلة الثقافة ، العدد 599، مصر.
17. عبده إبراهيم، (1942)، **تاريخ الوقائع المصرية 1828-1942**، ط2، القاهرة: مطبعة التوكل.
18. عبد الكريم أحمد عزت،(1938)، **تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
19. العطار سلوى، (1989)، **التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.
20. قاسم عبد الحكيم عبد الغني، (2010)، **تاريخ البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا في عصر محمد علي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي.
21. مجموعة من الباحثين، (1999)، **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

22. منسى محمود صالح، «**أتباع سان سيمون ونشاطهم في مصر (1833-1836)** »، المجلة التاريخية المصرية، العدد 17، مصر.
23. ابن المنظور، (1955)، **لسان العرب**، مجلد 02، ط1، بيروت: دار صادر للطباعة.

1.Beaudrillard Jean, **Encyclopédia Universalis**, corpus 15, Paris.

2.Bianchi, "**Catalogue générale des livres arabes, Persan et turc, imprimé boulac en Egypte depuis introduction de l'imprimerie des ce pays"**, Journale asiatique, 4 eme serie 2 , 1843.

3.Hammer Joseph von**, Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jour,** T16 , paris, 1834 **.**

4.Reinaud,(1831)," **Notice des ouvrages arabes persans et turc, imprimés en Egypte"**, Journal asiatique, 2 eme serie .

5.Ruf Henri ,**Antoine Barthélémy Clot-Bey un medecin marseillais fondateur de la médecin occidentale en Egypte** , Histoire siencesmedicales , T14, N01, Marseille.

6.Yacoub Artin Pacha,(1890) **Instruction publique en Egypte**, Ernest leroux, Paris.

للإحالة على هذا المقال:

ـ فاطمة الزهراء رحماني، محمد دراج، (2019)، «تحديث التعليم في مصر خلال فترة حكم محمد علي باشا 1805-1848»، **المواقف**، المجلد: 15، العدد: 01، سبتمبر2019، ص ص 58- 83.